إستراتيجية الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني

م.د أحمد عبد الجبار عبد الله

كلية القانون / جامعة البصرة

ahmed777alkredy@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٥/٨ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٦/٣٠

https://doi.org/10.61353/ma.0130279

تُعدّ مبادرة الحزام والطريق استراتيجية بديلة للصين لتفادي الأزمات والصراعات التي تخوضها مع محيطها الاقليمي ودول العالم ككل, وذلك من أجل الدفع بعجلة الانتاج إلى الأمام والبحث عن مناطق نفوذ وأسواق جديدة لتصريف منتجاتها, فالاستراتيجية الصينية قائمة في المضي قدماً والصعود السلمي دونما إحداث مشاكل في إطار ما يسمى بـ (استراتيجية الخطوة خطوة), وتحقيق العوائد التجارية عن طريق ازدهار اقتصادها عبر ربطه بباقي اقتصادات العالم, وتحقيق سياسات معينة تسعى إليها الصين من أجل تحقيق أغراض بعيدة المدى, بذلك يساعدنا دراسة الفكر الاستراتيجية الصيني على فهم كيفية رسم وتشكيل الاستراتيجيات على مختلف الأصعدة وعلى المستويات الاقليمية كافة منها أو الدولية, من هنا تكمن أهمية البحث في الوقوف على الاستراتيجية الكبرى للصين عن طريق تبنيها مبادرة الحزام والطريق انطلاقاً من فكرها الاستراتيجي, والبحث في أهم المنطلقات الفكرية التي تنبثق عنها الاستراتيجيات الصينية وفقاً لطبيعة النظام الدولي والبيئة الاستراتيجية الدولية, ومدى قدرة وامكانية الصين في صياغة بدائل تسهم في تحقيق أهدافها المتمثلة في الوصول إلى العالمية .

The Belt and Road Initiative is an alternative strategy for China to avoid the crises and conflicts it is waging with its regional environment and the countries of the world as a whole, in order to advance production and search for areas of influence and new markets to sell its product The Chinese strategy is to move forward and rise peacefully without causing problems in any framework. It is called (step by step strategy), achieving commercial returns through the prosperity of its economy by linking it to the rest of the world's economies, and achieving certain policies that China seeks in order to achieve long-term goals .Thus, studying Chinese strategic thinking helps us understand how to draw and shape strategies at various levels and on All levels, regional or international, hence the importance of the research in standing on the grand strategy of China through its adoption of the Belt and Road initiative based on its strategic thought, and researching the most important intellectual starting points from which Chinese strategies emanate according to the nature of the international system and the international strategic environment, and the extent of its ability and possibility China in formulating alternatives that contribute to achieving its goals of reaching the world.

الكلمات المفتاحية: الحزام والطريق، الفكر الاستراتيجي الصينين الدوافع، الأهداف، الاستراتيجية.

المقدمة

تقع الصين في القسم الشمال الغربي من قارة اسيا وتحيط بها ١٤ دولة, وتمتلك مساحة كبيرة وعدد سكانها أكثر من مليار واربعمائة نسمة, وهي الدولة الأولى في الاحتياطي النقدي والدائن الأول للولايات المتحدة الامريكي, وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة, وثالث قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي, وهي دولة نووية ومن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي, ولغتها المندرين إحدى اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة, وعملتها اليوان من ضمن العملات المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي, وهي من الدول الصاعدة في النظام الدولي, فالصين دولة طامحة ولديها مناطق نفوذ وصراعات مع دول عدة في مناطق مختلفة من العالم فضلاً عن المشاكل الداخلية, فمن ناحية مشكلة الحدود, والسكان إذ تمثل قومية الهان فيها ما نسبته ٩٠٪ , و٥٥٪ من الأقليات الأخرى ما يشكل نسبة ١٠٪, وبذلك تشكل قوميات مقاطعة (سينكيانج) خطر الانفصال عن الصين, إذ يقطنها أقوام (الايغور) ذات الغالبية المسلمة, وهي غنية بالنفط ، والغاز الطبيعي، وخامات اليورانيوم, وتسمى أيضًا تركستان الشرقية وتقع على طريق الحرير .

وتُعدّ مبادرة الحزام والطريق استراتيجية بديلة للصين لتفادي هذه الازمات والصراعات كُلّها التي تخوضها مع محيطها الاقليمي ودول العالم ككل, من أجل الدفع بعجلة الانتاج لديها إلى الأمام والبحث عن مناطق نفوذ وأسواق جديدة لتصريف منتجاتها, من دون الدخول في صدامات ومواجهات مباشرة لاسيما مع الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي, فالاستراتيجية الصينية قائمة في المضي قدمًا والصعود السلمي دونما إحداث مشاكل في إطار ما يسمى بـ (استراتيجية الخطوة خطوة), ومن ثم تحقيق العوائد التجارية عن طريق ازدهار اقتصادها عبر ربطه بباقي اقتصادات العالم, ومن ثم تحقيق سياسات معينة تسعى إليها الصين من أجل تحقيق أغراض بعيدة المدى مثل التفوق العسكري وتفويت الفرصة على الدول الخصم .

أولاً/ أهمية البحث: في الوقوف على الاستراتيجية الكبرى للصين عن طريق تبني مبادرة الحزام والطريق انطلاقاً من فكرها الاستراتيجي والبحث في أهم المنطلقات الفكرية التي تنبثق عنها وتتشكل الاستراتيجيات الصينية وفقاً لطبيعة النظام الدولي والبيئة الاستراتيجية الدولية, ومدى قدرة وامكانيات الصين من صياغة بدائل تسهم في تحقيق أغراضها المتمثلة في الوصول إلى العالمية .

ثانياً/ أهداف البحث : تتمثل اهداف البحث في ابراز تاثير الفكر الاستراتيجي على صانع القرار السياسي الصيني, ومدى استجابة الساسة الصينيون في صياغة استراتيجية شاملة تسعى إلى تحقيق الغايات المرجوة من أخذ مكانة عظمى في النظام الدولي .

ثالثاً/ مشكلة البحث : تعد مبادرة الحزام والطريق متغير كبير يؤثر في النظام الدولي ويخل في ميزان القوى, وعلى هذا ألاساس تكمن مشكلة الدراسة من إن الفكر الاستراتيجي الصيني هل يكون له الدور الأساس والرئيس في صياغة وتشكيل الاستراتيجيات الكبرى لدى الصين؟ لاسيما تبني مبادرة كبيرة مثل الحزام والطريق ؟

رابعاً/ فرضية البحث : بذلك تفترض الدراسة إن مبادرة الحزام والطريق هي الاستراتيجية المثلى والبديل الانجع لتحقيق أغراض الصين العليا بوساطة تغيير مسار اللعبة, عن طريق عدم المواجهة المباشرة مع الدول الطامحة في النظام الدولي انطلاقاً من متبنياتها الفكرية .

خامساً/ منهج البحث : من أجل دراسة مشكلة البحث بالشكل الموضوعي واثبات صحة الفرضية من عدمها استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي, وذلك من خلال جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتفسيرها للقياس, ومعرفة تاثير العوامل في احداث الظاهرة محل الدراسة بغرض استخلاص النتائج .

سادساً/ خطة البحث : تم تقسيم البحث الى مبحثين أساسيين ووفق الآتي :

المبحث الأول : الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني

المبحث الثاني : استراتيجية الحزام والطريق (الدوافع والاهداف)

المبحث الأول : الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني

المطلب الأول : مرتكزات الفكر الاستراتيجي الصيني

تساعدنا دراسة الفكر الاستراتيجية الصيني على فهم طريقة تنفيذ السياسات التي تحقق مصلحتها وأسباب تحفظها على النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية , وإن كانت الصين قبلت بالواقع من أن الولايات المتحدة هي رأس الهرم في النظام الدولي، إلا إن هذا يحتم عليها الاندماج في الوضع الراهن للمنافع الاقتصادية، وذلك لا يعني تخليها عن تصورها لأهمية العلاقات الإقليمية أو أتباعها سياسات خارجية تدفع بها إلى أماكن عدة في فضاءات السياسة العالمية من حيث لا ترى نفسها جزءاً منه [١].

فالصين ترى نفسها تاريخياً المملكة الوسطى من الكرة الأرضية, وعنت هذه الصورة إلى إن الصين هي رأس القمة في تشكيل هرمي لنظام دولي مؤلف من الدول المحيطة التي تتبعها بما أنها أدنى منها مرتبة, وإن هذه العلاقة الهرمية هي علاقة طبيعية يجب أنّ تكون علاقة تبعية, لذلك اتخذت الصين على مرّ العصور سياسات تبقي العلاقات هرمية الشكل بوصفها مركزاً مع التوابع الذين يحيطون بها, وكان الاستقرار نابعاً من هذا التصور, وبحسب وجهة النظر (الكونفوشيوسية) تبنى العلاقات الإنسانية من ضمن نظام هرمي وتراتبي, واحتراماً للنظام الطبيعي على السلطة أن تحكم داخلياً وتتعامل مع الخارج الذي تألف عبر الزمن من أصناف عدة، وينتظر من هؤلاء أن يخضعوا للصين التي تتربع على الهرم النظمي وعلى وجه الخصوص الإقليمي، ودائماً ما تستعمل مبادئ (صن تزو) لتأكيد هذا المعنى لاسيما في قوله:" إن الهدف المفضل الذي يجب أن يوضع لأي حرب هو الانتصار من دون قتال, ويأتي ذلك من فهم دور القائد في الحكم من خلال إحقاق التوازن والتناغم داخل المملكة وفي العالم ككل" [٢], مقابل ذلك هناك عقيدة متجذرة في الثقافة الاستراتيجية وهي أن الصين لم تكن يوماً دولة عدوانية أو توسعية, كما إنها لم تدفع للحرب ولم تهدد بلداناً أخرى, وتجلى ذلك عبر تصريح الساسة المستمر من إن الصين لن تسعى إلى الهيمنة بل تسعى إلى مواجهتها [٣].

بذلك ظهرت بعض المفاهيم المستقاة من الفكر الصيني التقليدي كشفت عن توق الصينيين من فرض حلول لمشاكل العالم المعاصر، لاسيّما عن طريق مفهومي (تيانتشيا وعالم متآلف), و(تيانتشيا) مصطلح جغرافي في الأساس ومعناه اللغوي (كل ما تحت السماء)، وهذا المفهوم كان عنصراً مهماً للحكم أثناء حقبات طويلة من حياة الإمبراطورية الصينية، وتمت إعادة بعثه بشكل شامل أثناء السنوات الأخيرة، ومن وجهة نظر الصينيين يمثل هذا المفهوم انموذجاً صينيًا صالحًا للنظام الدولي، وهو كفيل بحلّ مشاكل العالم عبر مؤسسة عالمية تحتضن الاختلافات جميعها بناء على قواعد إجتماعية سمحة [٤].

وعليه كان من الممكن أن تبقى تصورات الكاتب والفيلسوف الصيني (زهاو تينغيانغ) مجرد عمل فلسفي لا يمثل توجهًا رسميًا للدولة الصينية، لكن التحولات اللاحقة كشفت عن عمق تأثير الفكر التقليدي على النخب السياسية في الصين، فبعد خمسة أشهر من نشر (زهاو) لكتابه (نسق تيانتشيا) عرض الرئيس الصيني (هو جينتاو) في أيلول من العام ٢٠٠٥ أثناء الاحتفالات بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة مفهوم (عالم متآلف), كتصور استراتيجي لبناء نظام دولي جديد عن طريق الجهود الدبلوماسية , وحتى (يو كيبينغ) أحد

مستشاري الرئيس (جينتاو) ربط بشكل مباشر بين مفهومي (تيانتشيا وعالم متآلف) معتبراً (عالم متآلف) كاستجابة جديدة لتطوير الحلم الصيني القديم (تيانتشيا) داتونغ (الانسجام الكبير للعالم)[٥].

وفي هذا الصدد يرى مدير معهد دراسات القضايا الدولية بشنغهاي (يانغ جيه ميان) أن الصين تشهد تحولًا تدريجيًا من كونها دولة كبرى إلى دولة عظمى عالمياً، وإنها تقوم على إعداد نظرية دبلوماسية تنقسم إلى ثلاث مراحل تتمثل في: (التعايش السلمي، والتكافل السلمي، والتكافل المتناغم)، وفي الوقت الحالي تنتقل الاستراتيجية الصينية من المرحلة الأولى وهي التعايش السلمي إلى مرحلة التكافل السلمي عبر تحقيق النمو الداخلي ودفع التفاعل نحو الخارج، وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طويلة المدى تتمثل مهمتها في تعزيز نظرية التكافل المتناغم، التي تسهم في الارتقاء بالعلاقات الدولية إلى مستوى أعلى ماديًا ومعنويًا [٦] .

من هنا تبنت الصين ما يعرف بسياسة (الباب المفتوح) محاولة إستغلال سياستها الخارجية من أجل تحقيق سبل التنمية طويلة المدى، وهذا يعني تسخير دبلوماسيتها لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم كافة، ياتي في مقدمتهم الدول التي تمتلك رؤوس الأموال والقابلة للاستثمار والدول المالكة للتقنيات المتقدمة، ثم الدول المالكة للمواد الأولية الضرورية لاقتصادها، وقد تمكنت بالفعل من تحقيق تقدم اقتصادي شمل مؤشراته الارتفاع المطرد في معدلات النمو الاقتصادي[٧] .

وهذا ما جسده الفكر الاستراتيجي الصيني منذ بداية نهضتها للتحديثات الأربعة التي تبنتها والمتمثلة في: (الزراعة، والصناعة، والعلوم، والتقنية، والدفاع الوطني), ومن ثم الاصلاح الاقتصادي وسياسة الانفتاح في العام ١٩٧٨, والتي من أهم ما جاء فيها : إعادة النظر في أولويات التنمية إذ يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي واخيراً الدفاع, وكذلك تسهيل قنوات التجارة الخارجية عبر تخفيض الرسوم الجمركية, والسعي لنظام الهيئات المالية والتجارية الدولية, وبذلك اتبعت الصين نهج النظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين النهج الاشتراكي في الداخل والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي في الخارج [٨] .

وبالاتساق مع ما تقدم اتخذت الصين استراتيجية النفس الطويل التي تجعل عنصر الزمن في صالحها من دون محاولة منها لمزاحمة الولايات المتحدة في ريادة العالم, على أعتبار أن الأخيرة تتحمل العبئ الأكبر في التصدي للمشكلات الدولية, الأمر الذي استنزف قواها في ظل تقصيرها في مجال تنمية نظام عالمي أكثر تعاونًا وأكثر انسجامًا, وهذا ما عملت عليه الصين في العام ٢٠١٧ , فقد حددت من منظورها ثلاث عمليات جيوسياسية تمثلت في: (عالم متعدد الاقطاب، وعولمة الاقتصاد، وديمقراطية العلاقات الدولية) , وفي هذا الصدد ذكر الرئيس

(شي جين بينغ) أن هذه العمليات تمثل تحديات وفرصًا للصين, ولذلك يجب أن نحافظ على ثباتنا الاستراتيجي وثقتنا الاستراتيجية وصبرنا الاستراتيجي[٩] .

من هنا تنطلق استراتيجية الصين الكبرى في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وخلق بيئة آمنة والسعي إلى تطوير علاقات مع الدول بناء على المبادئ الآتية: (التعايش السلمي واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعامل مع الآخرين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتقوية التضامن والتعاون مع الدول النامية وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار وتأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل وتحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة وتعزيز التفاهم والثقة والمساعدة والدعم المتبادلين وتوسيع مجلات التعاون ورفع فاعليتها) [١٠] .

بذلك يرتكز الفكر الاستراتيجي الصيني على فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى أنها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيو سياسي مغلق يحددها بإقليم جغرافي واحد، فعلى سبيل المثال استندت مبادرة الحزام والطريق منذ البداية إلى نطاق جغرافي يضم أكبر عدد من الدول والأقاليم الجغرافية التي تتضمن مشاريع تنموية كبيرة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد السكك الحديدية وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البريّ والبحريّ والجويّ والممرات العابرة للحدود الطاقية، فضلاً عن توصيل كابلات وشبكات الاتصال التي باتت تسمى مناطق (طريق الحرير المعلوماتي) وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة متعددة الأطراف, وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة, ومواجهة التغيير المناخي والاحتباس الحراري لبناء (طريق الحرير الأخضر) [١١] .

المطلب الثاني : انعكاسات الفكر الاستراتيجي الصيني في صياغة استراتيجية شاملة

من أجل التأكيد على قضايا فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، ذكر الرئيس (شي جين بينغ) في اجتماع اللجنة المركزية للحزب إن الصين يجب أن تسعى دوليًا إلى السلام والتعاون والمنفعة المتبادلة, وبذلك حدد عشرة عناصر للأمن تمثلت في: أمن الحكم السياسي والأراضي الوطنية والشؤون العسكرية والاقتصاد والثقافة والمجتمع والمعلومات والبيئة والموارد الطبيعية والأمن النووي, وأوضح (شي) خلالها بالتفصيل رؤية الأمن القومي الشاملة بقوله: "إن أمن الشعب هو الهدف والأمن السياسي هو الأساس, والأمن الاقتصادي هو القاعدة والهياكل العسكرية والثقافية والمجتمعية للأمن هي الضمانات والأمن الدولي هو الدعم, وينبغي للصين أن تركز بنفس القدر على الأمن الداخلي والخارجي والأمن الإقليمي وأمن المواطنين

والأمن التقليدي وغير التقليدي وقضايا التنمية، فضلاً عن الأمن المجتمعي, فعلى المستوى الداخلي يتعين على الصين أن تسعى إلى التنمية والإصلاح والاستقرار, في حين يتوجب عليها في المستوى الخارجي ان تسعى للسلام والتعاون والمنفعة المتبادلة" [١٢]، وقد أدرج (شي) في قائمة الأمن القومي الصيني الأمن الإقليمي والأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والمجتمعي، وكذلك الأمن العلمي والتكنولوجي وأمن المعلومات والأمن البيئي والموارد الطبيعية والطاقة النووية , وفيما يتعلق بالأمن المجتمعي فالصين تسعى عن طريقه إلى بناء مجتمع ذو مصير مشترك للبشرية, فقد كان مصطلح (مجتمع المصير المشترك للبشرية) هو شعار السياسة الخارجية لـ (شي) منذ العام ٢٠١٢ بغرض وصف رؤية الصين لمستقبل العلاقات الدولية, إذ تقوم على فكرة أن تنمية دولة ما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية دول أخرى, وفي ايار ٢٠١٤ نشر تقرير عن الأمن القومي الصيني في صورة كتاب مطبوع باللغة الصينية, فقد ميز الكتاب الأزرق بين الأمن الداخلي والدولي، حيث يقسم تحديات الأمن الداخلي إلى: الإرهاب والبطالة والاضطرابات المجتمعية وأمن الحكم السياسي والسلطة السياسية والأمن البيئي وسلامة الغذاء, والتركيز على الإرهاب و التهديدات كافة التي تواجه الاستقرار المجتمعي, وفيما يتعلق بالأمن الدولي كما فسره (فنغ تشونغ بينغ) نائب رئيس المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة، أن الصين يجب أن تسعى إلى الوحدة مع روسيا, ومن الواضح أن الأمن القومي الصيني يتطلب بيئة دولية آمنة، وإنها لا تسعى إلى الهيمنة وأن ثقتها بنفسها تأتي نتيجة لاسهاماتها الكبيرة في القضايا الدولية كما ترى استراتيجية الأمن القومي الصيني[١٣] .

وبذلك تتضمن عقيدة الرئيس (شي جين بينغ) انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني النقاط الآتية : [١٤]

١ – دعم سياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، مع التأكيد على وظيفة الاتجاه المركزي والموحد للحزب فيما يتعلق بجميع العلاقات مع الدول الأجنبية.

٢ – الحفاظ على السلام العالمي والوصول إلى مستوى مشترك من التنمية بين الشعوب والأمم، بغرض بناء مجتمع كبير مع مستقبل مشترك للبشرية جمعاء.

٣ – تعزيز الثقة الاستراتيجية لجميع البلدان في الأيديولوجية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

٤ – مواصلة العمل لمبادرة الحزام والطريق في ضوء النمو المشترك لجميع الدول الأعضاء عن طريق النقاش والتعاون.

٥ – قيادة إصلاح نظام الحوكمة العالمي على أساس مفاهيم العدالة والإنصاف, أيّ المفاهيم غير المهيمنة ذات الطبيعة الثقافية والسياسية.

٦ – عَدّ المصالح الوطنية الصينية بمثابة الحد الأدنى لحماية سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية.

٧ – السير في طريق التنمية السلمية القائم على الاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ وليس الهيمنة.

٨ – تطوير شراكات عالمية مع اقتراح أجندة دبلوماسية.

٩– دعم التنمية الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية من أجل تحقيق مهمة التجديد الوطني ارتباطًا بالمجالات الداخلية والخارجية وعدم التعامل معها بشكل منفصل.

١٠ – رعاية نمو نمط معين من الدبلوماسية الصينية، يجمع بين تقاليد العمل الخارجي للصين مع الاحتياجات والخصائص الحالية للبيئة الدولية, وهذا يعني ربط التقليد الصيني (الكونفوشيوسي) والنخبوي بالممارسة اليومية للدبلوماسية.

وفي هذا السياق تتمحور الاستراتيجية الصينية الشاملة حول أربع دوائر أساسية تسعى عن طريقها الصين إلى تحقيق مصالحها الوطنية[١٥], **الأولى** تتمحور في نطاق الصين الحدودي الداخلي ويشمل ذلك تايوان التي تعدها الصين جزء لا يتجزأ من أراضيها, وفي هذه الدائرة تعمل الصين على ضمان عدم وجود مؤثرات خارجية من شأنها أن تشجع على انفصال بعض المناطق المهمة لها مثل: (التبت وشينجيانغ ومنغوليا الداخلية وتايوان)، فضلاً عن فرض سيطرتها على بحر الصين الشرقي والجنوبي, ومن ثم فإن الاستراتيجية الصينية تعمل في نطاق ضمان بقاء الصين كوحدة واحدة غير منفصلة, **والدائرة الثانية** ترتبط بإقليم شرق أسيا إذ تعمل الصين على منع بروز قوة من شأنها فرض سيطرتها وهيمنتها على الإقليم, وهذا يأتي بطبيعة الحال عن طريق عمل الصين على تبني استراتيجية مركبة تشمل الاستمرار في رفع قدراتها العسكرية وتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول الإقليم وأخذ الدور القيادي في التعامل مع قضايا المنطقة, **والدائرة الثالثة** تتعلق بالعالم الخارجي وفيها تتمحور الاستراتيجية الصينية في العمل على تحقيق الأمن والاستقرار الدولي لضمان استمرار نموها الاقتصادي بالاعتماد على استيراد الطاقة من الخارج لا سيما تلك المرتبطة بالنفط والغاز، لذلك فإن ضمان تدفق موارد الطاقة والمحافظة على الممرات المائية التجارية تعد من أولوياتها بالدرجة الاساس, **اما الدائرة الرابعة** فترتبط بسعي الصين لأن تكون لاعبًا دوليًا مؤثرًا في تحديد شكل النظام الدولي[١٦], وذلك يقتضي إحياء طريق الحرير التاريخي في شقيه البري والبحري، لضمان تدفق آمن لإمدادات النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى, وهذا يعني تكوين منطقة أورو/آسيوية عظمى وإدارتها عن طريق برنامج مساعدات اقتصادية لجنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وبحر قزوين, وهي تعني كذلك اتخاذ خطوات للحد من الانقسامات الأثنية والتطرف الديني في مناطق

الصين الغربية مثل: (سينغيانغ والتبت) التي تحركها قوى خارجية, كما إنها تعني أيضًا القيام بخطوات مضادة لمحاولات الولايات المتحدة الحثيثة لاختبار بلدان آسيا الوسطى فيما يمكن أن يصبح طريق حرير جديد تحت هيمنتها, وهي تعني أخيرًا تكييف العلاقات مع الهند وروسيا اللتان ترغبان في مدّ مجال نفوذهما إلى مناطق في غرب الصين[١٧], وعلى هذا الأساس تكمن استراتيجية الصين من تبني مبادرة الحزام والطريق في مجالها الأمني لاسيما في منطقة (شينجيانغ), إذ تظهر الأهمية المتزايدة لغرب الصين في الفكر الاستراتيجي الصيني في بيان عام ٢٠١٠ الصادر عن (ليو ياتشو) وهو جنرال في جيش التحرير الشعبي من إن: "غرب الصين هو مساحة واسعة فارغة, لذلك يجب أن يكون اتجاهنا الاستراتيجي غرباً مع موقع جغرافي مهم بالقرب من مركز العالم, فالمنطقة الغربية يمكن أن توفر لنا القوة الدافعة في بناء قوتنا, وينبغي أن تعد الصين الغربية عمقاً داخلياً وليس منطقة حدودية [١٨] .

من هنا سعت الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية في البلاد، التي تعاني ضعفًا اقتصاديًا، فقد أطلقت في العام ٢٠٠٠ حملة في هذا الإطار تحت شعار (الاتجاه غرباً) لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولار لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي في تلك المناطق, وعلى وفق هذا الاتجاه ستسهم مبادرة الحزام والطريق وبالتحديد الحزام البريّ في تطوير إقليمي (شينغيانغ وقانسو) اقتصاديًا وغيرهما من الأقاليم الغربية، ومن ثم تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة, ومن جهة ثانية ستساعد المبادرة الصين على إنفاذ خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار (صنع في الصين ٢٠٢٥) [١٩].

وأثناء مدة الخطة الخمسية الـ ١٣ التي امتدت من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ مضت الصين قدمًا في تحقيق مزيد من الانفتاح في الداخل وتقاسم الفرص مع البلدان الأخرى, وما تعلمته الصين خلال الـ٤٠ عاماً الماضية أنها لا تستطيع تحقيق حلمها التنموي إلا عن طريق احتضان عالم أوسع, وفي هذا الوقت يتعين على البلدان جميعها تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي ودعم التعددية، والعمل بشكلٍ مشترك على بناء اقتصاد عالمي مفتوح حتى تتمكن العولمة من خدمة مصالح الجميع بشكل أفضل في هذا العصر المتسم باتساع الارتباط العالمي الذي يربط مستقبل البلدان جميعها بعضها البعض[٢٠] .

وبناء على تقرير واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية (جولدمان ساكس) فإن الصين والهند سيسيطران على الاقتصاد العالمي في العقود القادمة, إذ تتوقع الدراسة إن بحلول العام ٢٠٥٠ سوف تصبح

شعوبهما من أكثر شعوب العالم رفاهية, وستحتل الصين المركز الأول في الاقتصاد العالمي, يأتي بعدها الولايات المتحدة ويكون المركز الثالث من نصيب الهند, كما يتوقع (آرثر كروبر) الباحث الاقتصادي الصيني والعضو المنتدب للصين قائلاً : " سوف تظل الصين مواكبة للاسواق العالمية إلى أن ترتفع حتى تصبح أكبر قوة صناعية في العالم في الخمسين سنة المقبلة, وفي هذا المركز ستصبح الصين أكبر قوة انتاجية في العالم" [٢١].

لم يكن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أول من أطلق مبادرة (طريق الحرير)، فقد سبقه في ذلك رئيس الوزراء الصيني الأسبق (لي بنغ) بعشرة أعوام أثناء جولته في دول آسيا الوسطى في العام ١٩٩٤, وكانت الفكرة قد راودت أيضًا رئيس الوزراء الياباني (هاشيموتو) في العام ١٩٩٧ بغرض تعزيز التعاون بين بلده ودول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز, ومن جهتها الهند قد اقترحت فكرة مشابهة في العام ٢٠٠٢ تحت اسم (ممر مواصلات شمال–جنوب) يربط الهند بروسيا عبر إيران والقوقاز, و اقترح الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٩ ما عرف باسم (برنامج طريق الحرير الجديد) لمد خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى أوروبا بغرض تقليل الاعتماد على الغاز الروسي, ومن ناحيتها الولايات المتحدة الامريكية لم تكن بعيدة عن مثل هذه المبادرات، فقد اقترحت في العام ٢٠١١ استراتيجية طريق الحرير الجديد أو ما عرف في حينه باسم (طريق الحرير الحديدي)، الذي يسعى إلى بناء شبكة خطوط حديدية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى ودول جنوب آسيا, لكن الرؤية الأكثر وضوحًا تولدت من أفكار (شو شن دا) نائب رئيس الهيأة الوطنية العامة للضرائب في الصين، الذي قدمها كمقترح لوزارة التجارة الصينية تحت عنوان (خطة مارشال الصينية) مقتبسًا الاسم من المبادرة المعروفة لوزير الخارجية الأميركي (جورج مارشال) لمساعدة الدول الأوروبية في إعادة إعمار اوربا وبناء اقتصاداتها من جديد [٢٢] .

وفي ايار من العام ٢٠١٧ استعملت بكين لأول مرة مصطلحًا جديدًا للإشارة إلى المبادرة وهو (مبادرة الحزام والطريق)[٢٣], وعقدت أول قمة للمبادرة عندما تم تعزيز برنامج البنية التحتية العالمي باستثمارات إضافية وأعضاء جدد, وأثناء القمة الثانية للمبادرة أرادت الصين زيادة تعزيز الاستدامة المالية والبيئية لمشاريع المبادرة, ومع تمكين الصين لهذه المبادرة وحسن إدارة مشاريعها ستصبح الاقتصادات المتقدمة ودول مجموعة السبع مثل: (إيطاليا وألمانيا وبلجيكا واليونان) أكثر انخراطا فيها, وتعدّ هذه خطوة جيدة بشكل خاص لبكين في الوقت الذي لا تزال فيه النزاعات الاقتصادية مع الولايات المتحدة تخلق توترًا كبيرًا [٢٤] .

وفي العام ٢٠١٨ نجحت الصين باجتذاب مجموعة كبيرة من الدول التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا يمتد نطاقها لتشمل أستراليا ونيوزيلندا, انظر جدول رقم (١), وتضم هذه الدول المشاركة في المبادرة مجتمعة بنحو٦٢,٣٪ من التعداد الإجمالي لسكان العالم، ونحو ٣٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو ٢٤٪ من الإنفاق الاستهلاك العالمي [٢٥] .

جدول (١) دول مناطق مبادرة الحزام والطريق

المنطقة	الدول
شرق آسيا	الصين، منغوليا
جنوب شرق اسيا	بونوي، كمبوديا، أندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين،
آسيا الوسطى	كازاخستان، قيغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان، اوزبكستان.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، فلسطين، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سوريا، اليمن وإسرائيل
جنوب آسيا	أفغانستان، بنغلادش، بوتان، الهند، المالديف، النيبال، باكستان، سيريلانكا.
أوروبا	ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، استونيا، جورجيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفيا، الجبل الأسود، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، تركيا، أوكرانيا

المصدر : نقلاً عن : مجموعة مؤلفين , الحرب الثانية الباردة تغيير الجغرافيا وتعدد الفاعلين , (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , ٢٠١٩) , ص ١٢٤.

وفي هذا الصدد أشارت وثيقة صادرة عن مركز دراسات الصين وآسيا إلى تقرير أصدرته بكين في ٢٢ نيسان للعام ٢٠١٩ بعنوان (مبادرة التشارك في بناء الحزام والطريق: التقدم والمساهمة والتطلع)، اكدت فيها أن المبادرة تنتمي إلى العالم وتتأصل في التاريخ وتتجاوز الحدود بين الدول والمناطق والتقاليد التاريخية والثقافات والأديان المختلفة ، وهي تدعوا إلى التنمية السلمية والتعاون الاقتصادي، ولا تسعى وراء تشكيل تحالف جيوسياسي أو تحالف عسكري، كما إنها تحقق الانفتاح والشمول والتنمية المشتركة, ولا تمارس التمييز

الأيديولوجي أو اللعبة الصفرية، بل ترحب بالدول الراغبة في المشاركةجميعها، حتى إن مجلس الأمن الدولي بقراره رقم (٢٣٤٤) للعام ٢٠١٧ , دعا المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي عبر بناء الحزام والطريق وسجل فيه لأول مرة مفهوم رابطة المصير المشترك للبشرية(٢٦).

وهذا ما تمكنت منه الصين في نهاية آذار من العام ٢٠١٩ بتوقيع ١٧٣ وثيقة تعاونية مع ١٢٥ دولة و٢٩ منظمة دولية للمشاركة في بناء الحزام والطريق، وأطلقت من جانب آخر مبادرة التعاون الدولي في الاقتصاد الرقمي من ضمن مبادرة الحزام والطريق بمشاركة العديد من الدول، كما قامت الصين بدعم هذه الخطوات بالقوة الناعمة بناءً على أشكال متعددة للتبادل الثقافي، إذ أقامت مع دول الحزام والطريق مهرجانات للفنون والأفلام والموسيقى ومعارض الآثار التاريخية والكتب، وأسست رابطة طريق الحرير الدولية للمسارح والمتاحف والمهرجانات الفنية وشكلت أكثر من ١٠ علامات للتبادل الثقافي مثل: (رحلة على طريق الحرير والبؤرة الثقافية الصينية والإفريقية)، وأنشأت ١٧ مركزاً للثقافة الصينية في دول الحزام والطريق, ووقعت وثائق تعاونية بشأن التراث الثقافي مع (إندونيسيا وميانمار وصربيا وسنغافورة والسعودية وإيران) وغيرها من الدول (٢٧) .

كما تقوم المبادرة على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمتمثلة في: (الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة), وترتكز المبادئ الحاكمة لتطبيق المبادرة على التنسيق السياسي بين الدول وتعزيز التواصل والحوار والتجارة دون عوائق لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية, كما تتضمن المبادرة قرابة ألف مشروع سينفذ تدريجياً، وبذلك تسعى الصين من خلال المبادرة إلى ربط دول آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر شبكة مواصلات معقدة من الجسور والطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، وإنشاء مناطق تجارة حرة, إلى جانب أنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية وشبكات الإنترنت والبنية التحتية, وقد لاقت المبادرة تجاوباً ومشاركة نشطة نحو سبعين دولة مطلة على هذا الخط في القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا(٢٨).

وتعد كافة أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة ومراكز البحوث ووسائل الاعلام والشركات المملوكة للدولة أدوات مهمة لدراسة وتنفيذ المبادرة والترويج لها داخلياً وخارجياً, كما يعد بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية وبنك دول البريكس وصندوق طريق الحرير بالإضافة إلى مساهمات الشركات الصينية والدعم الشعبي من أهم الأدوات والأذرع المالية لضمان نجاح وتمويل مشاريع المبادرة, وقد حرصت الصين بعد عام على إطلاق المبادرة إلى إخراجها الى إطار التنفيذ, فبادرت في تشرين الأول من العام ٢٠١٤ إلى تأسيس بنك الاستثمار الآسيوي

للبنية التحتية ورصدت له ٥٠ مليار دولار, وسرعان ما تجاوز رأسمال البنك ١٠٠ مليار دولار بعد مساهمة بعض الدول فيه بما في ذلك دول عربية, كما يقدم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية وصندوق طريق الحرير وصناديق التعاون متعددة الأطراف والثنائية دعماً مالياً للمشروعات التي أقر منها نحو ألف مشروع [٢٩] .

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية للحكومة الصينية التي تسعى لاستيعاب مخاوف القوى الدولية الأخرى، الا أن بعض الدول تنظر بريبة تجاه المبادرة كالولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا, التي أعلنت أكثر من مرة أنها تجري محادثات بشأن برنامج مشترك للبنية التحتية الإقليمية كبديل لمبادرة الحزام والطريق، وعلى الرغم من أن روسيا قد رحبت بالمبادرة بشكل رسمي منذ العام ٢٠١٤ واتفقت مع الصين على توسيع التعاون بين المبادرة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي فضلاً عن التعاون معها في إنشاء (طريق الحرير القطبي) الا إن العديد من المحللين يرون أن مثل هذا التعاون سيكون مؤقتاً [٣٠], فالروس لا يريدون خسارة موقعهم كمصدر رئيس للطاقة والغاز الطبيعي إلى أوروبا, وعلى هذا الأساس فإن أيّ مشروع من شأنه تحويل مسار الإمدادات الى أوروبا خارج الأراضي الروسية لن يكون محل ترحيب, كما ان الهند من جهتها تحاول تحقيق قدر معين من التوازن في منافستها للصين, ومن ثم فإنّ تفعيل الحزام والطريق من دون منح بضائعها تسهيلات مناسبة كي تصل إلى مقاصدها بأسعار تنافسية ودون أخذ مصالحها وحاجتها من الطاقة بعين الاعتبار عند مد أنابيب الطاقة إلى الصين، من شأنه توسيع هوة المنافسة الاقتصادية بين البلدين, ولذلك فإن الهند تسعى إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع إيران تمكنها من الحصول على امتيازات خاصة في التجارة عبر طرق المواصلات الجديدة [٣١] .

وفي هذا الصدد اختتمت قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي عقدت أثناء المدة من ١١ إلى ١٣ حزيران ٢٠٢١ في (كورنوال) البريطانية أعمالها وأصدرت بياناً يتناول إنشاء (صندوق البنى التحتية العالمي) لإعادة بناء العالم بشكل أفضل، والذي سيكون أكثر إنصافاً بكثير من مبادرة الحزام والطريق حسبما جاء في بيان مجموعة السبع, إذ أكد البيان الختامي للقمة أن النفوذ المتنامي للصين وسياستها الدولية تشكلان تحديات يتعين علينا التعامل معها, وسنتفاعل مع الصين من منطلق الدفاع عن المصالح الأمنية والاقتصادية للحلف, وفي هذا الموضع يرى المحلل السياسي والخبير في الشأن الصيني (مايكل شومان) أن تصاعد التحدي الصيني كان الدافع وراء سعي الولايات المتحدة الى إصلاح سياستها الاقتصادية بما يضمن استمرار التفوق الأميركي العالمي,

ولهذا السبب أصرت الولايات المتحدة في القمة على إنشاء صندوق البنى التحتية العالمي لإعادة بناء العالم مقابل مبادرة الحزام والطريق [٣٢] .

ويأتي وجه الاعتراض من إن المبادرة يطغى عليها الطابع الشعاراتي والدعائي والترويجي أكثر من التركيز على الفحوى والمضمون, كما انه لم تصدر الى الآن خارطة رسمية توضح الدول التي يمر عبرها كل من الحزام أو الطريق، إذ إن الباب تُرك مفتوحًا أمام الدول والمنظمات للانضمام في الوقت الذي تراه مناسباً, وهو ما دفع ببعض المراقبين إلى أعتبار أن موافقة الكثير من الدول لا سيما النامية منها جاء من أجل الحصول على بعض الدعم المادي أو بناء المشاريع التي تقدمها الصين لها, وبذلك تخشى دول كثيرة في الاتحاد الأوروبي من أن تزيد المبادرة من حجم الصادرات الصينية إلى دول الاتحاد، وهو ما من شانه ان يؤدي إلى عدم تمكن دول الاتحاد من حل أحد أكبر المشاكل استعصاءاً مع الصين، وهي إصلاح الخلل في عدم تكافؤ الميزان التجاري بين الصين ودول الاتحاد، والذي يميل بشكل كبير لصالح الصين[٣٣].

وعلى الرغم من هذه التعهدات العلنية بالدعم الا أن العديد من المصرفيين الصينيين لا سيما البنوك التجارية المدرجة مثل (ICBC) قلقون بالجدوى الاقتصادية لمشروعات الحزام والطريق بشأن المخاطر العديدة المرتبطة بالقروض الخارجية، مقابل ذلك هناك مؤشرات على أن الممولين الصينيين يطالبون بشروط أكثر صرامة لضمان أن مشاريع الحزام والطريق قابلة للاستمرار من الناحية المالية على المدى الطويل[٣٤] .

المبحث الثاني : استراتيجية الحزام والطريق (الدوافع والاهداف)

سيتم تناول المبحث (الدوافع والاهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق) في مطلبين ووفق الآتي :

المطلب الأول : الدوافع الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق

يشكل طريق الحرير ما نسبته ٦٢٪ من سكان العالم و٨٧٪ من الناتج المحلي العالمي وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات، ومن أجل تسهيل التجارة والاستثمار اقترحت معاهدة إنشاء الطريق إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وبناء مناطق حرة للتجارة وتنمية الآعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود، والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغيير المناخي من خلال بناء (طريق الحرير الخضراء), وتشير الإحصائيات إلى إن الصين تنتج ما قيمته ١,١ مليار طن من الحديد، في حين استعمالها المحلي لا يتجاوز ١٠٠ طن، مما يستدعي استعمال الفائض منه في البنية التحتية التي يتضمنها المشروع

من طرائق وأنفاق وجسور يمتص الفائض منه, وتزويد البلدان المشاركة في المشروع بديون تمكنها من إنجاز البنية التحتية، ومن ثم إخضاعها لاشتراطات لاحقة تفرضها على تلك الدول [٣٥] .

وهذا ما عملت عليه الصين عن طريق تخفيض التكلفة وتخفيف الضغط عن الصناعات التي تعاني من مشكلة القدرة الفائضة, ودعم الصناعات التنافسية مثل هندسة البناء والسكك الحديدية عالية السرعة وتوليد الكهرباء وبناء الآلات والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تنتقل إلى الخارج, وان أحد الأمثلة الواضحة على ذلك هي خطة ترحيل جزء من مرافق إنتاج الصلب الفائض الهائلة في مقاطعة (هيبي) أكبر منتج للصلب في الصين بواقع ٢٠ مليون طن من طاقتها الإنتاجية إلى الخارج بحلول العام ٢٠٢٣, إذ تدعو الخطة الشركات إلى نقل مرافقها الفائضة من الفولاذ وكذلك إنتاج الأسمنت والزجاج المطوي على سبيل المثال إلى جنوب شرق آسيا وإفريقيا والغرب [٣٦] .

هناك دوافع داخلية وخارجية لمشروع الحزام والطريق تسعى عن طريقها الصين تحقيق الاستراتيجيات الاتية:[٣٧]

أولاً: القضاء على الفجوة التنموية المتنامية بين شرق الصين وغربها في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق، وهذا ما بدأت بتنفيذه منذ مدة عبر إنشاء المدن والمصانع والمطارات والطرق السريعة وسكك الحديد والمعارض والأسواق التجارية الواسعة في غرب البلاد, إذ يوفر المشروع فرصة إستراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج للصناعات الأساسية كمواد البناء والحديد, وتحقيق التوازن التنموي بين شرق البلاد والوسط والغرب اللذان يرزحان تحت التخلف، فالفجوة التنموية مازالت كبيرة بين المناطق الشرقية والساحلية التي قطعت أشواطًا كبيرة في التنمية وبين الوسط والغرب المتخلفين[٣٨], كذلك تنمية منطقة (التبت) وخلق جوار جغرافي أكثر أمنًا، عبر مدّ الطريق إلى نيبال مع التركيز على تنمية المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمحاور الحضرية على طول الممرات الاقتصادية، بغرض تسريع عملية تنمية المناطق الحدودية والمهمشة اقتصادياً فيها, وبذلك يساعد الطريق وفقاً للمنظور الصيني في تخفيف التهديدات الأمنية عبر الأطراف الغربية التي تعاني اضطرابات بما في ذلك الحركات الانفصالية (للتبت والإيغور) وتجارة المخدرات وتسلل المتطرفين إلى غرب الصين عبر آسيا الوسطى, لذلك فإن تعزيز البنية الأساسية والترابط الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يسهم في معالجة عدم الاستقرار في هذه المناطق عن طريق دمجها وربطها بالاقتصاد الإقليمي, وبالنتيجة خفض معدلات الفقر فيها, كما ان من المستهدف تحويل مقاطعة (شينجيانغ) الشمالية الغربية لتكون بوابة البنية التحتية في الصين

لوسط آسيا وغربها، مما يفتح فرصًا للاستثمار وزيادة النشاط الاقتصادي فيها، ومن ثم معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المقاطعات الساحلية الداخلية والمناطق المتصلة بالمناطق الساحلية في الصين[٣٩] .

ثانياً: حماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني وتعزيز أمن الطاقة عبر طرق الشحن البديلة, ومكافحة الإرهاب والانفصاليين والتطرف الديني في الداخل عن طريق التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة.

ثالثاً: التخلص من الانبعاثات الكاربونية بالتحول من استعمال الفحم إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة المستوردة من آسيا الوسطى وروسيا، وتمثل ذلك في كلمة الرئيس الصيني(شي جين بينغ) في افتتاحية منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في نيسان عام ٢٠١٩، إذ قال: "نتابع تحقيق التعاون المفتوح والأخضر والنظيف، وسوف نطلق مشروعات بنية تحتية خضراء وننفذ استثمارات خضراء، ونوفر تمويل أخضر لحماية الأرض التي نسميها جميعاً البيت" [٤٠].

المطلب الثاني : الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق

تتمثل أهداف مبادرة الحزام والطريق في الموقف الرسمي عن طريق السعي إلى حلّ المشاكل الاقتصادية التنموية في الصين ودول المبادرة, فهي تقوم على مبدأ السلام والانفتاح والتعاون والشفافية وتمثيل الجميع والمساواة والتعلم من الآخرين والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل وتعزيز التعاون عبر المشاورات المكثفة وسيادة القانون والجهود وتكافؤ الفرص للجميع, ووضع مسار جديد للعولمة قائم على التعاون الدولي, وإيجاد دوافع جديدة للتنمية المشتركة بدل المسار القائم على الليبيرالية والابتزاز السياسي، إذ دعا مؤتمر الحزب الشيوعي في طبعته التاسعة شعوب العالم كافة إلى العمل معاً لبناء مجتمع يقوم على صياغة مستقبل مشترك للبشرية، وبذلك تقرر تعديل الدستور للمضي قدمًا في مبادرة الحزام والطريق وهذا ينم عن إصرار الصين لدفع المبادرة بقوة أكبر[٤١].

وتقوم المبادرة على الاهداف الاستراتيجية الآتية : [٤٢]

أولاً:التكامل المالي, تسعى المبادرة إلى تحسين التعامل المالي والنقدي وصرف العملة, وتعزيز مكانة (اليوان) الصيني عالمياً, إذ تسعى الصين إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية (اليوان) وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسة للتبادل التجاري العالمي، لاسيما بعدما تمكن (اليوان) في العام ٢٠١٦ من الانضمام إلى (سلة حقوق السحب الخاصة) التابعة لصندوق النقد الدولي، إلى جانب العملات الأربع المدرجة(الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني)، وبذلك يمثل استعمال (اليوان) في التعاملات التجارية مع الدول الأعضاء لمبادرة الحزام والطريق خطوة كبيرة تسعى إليها الصين من أجل تداول عملتها [٤٣] .

إذ تعيد الصين تشكيل اقتصادها ليشكل اقتصادًا مفتوحًا يعزز من قدرتها من أنّ تصبح صانعة للقرار ومشاركة في الاقتصاد العالمي بما يسهم في تدويل العملة الصينية، ليصبح لها دور رئيس في تحقيق التنمية على المستوى الدولي, وبناء عليه تسعى الصين لأن يكون لعملة (الرنمينبي)*مكانة دولية أكبر، وأن تكون إحدى أهم العملات الرئيسة في تمويل القروض للمشروعات، ما يؤهلها من أن تصبح عملة احتياط عالمي, وفي سبيل تحقيق ذلك انضمت الصين في العام ٢٠١٥ إلى عضوية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير, وأنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، مما أدى إلى إضافة عملة (الرنمينبي) إلى سلة العملات العالمية (٤٤) .

ثانياً: تداول الأموال, وذلك عن طريق تعميق التعاون المالي ودفع بناء الاستقرار النقدي ومنظومة الاستثمار والتمويل وتوسيع حجم المبادلات الثنائية للعملاء، إذ تسعى الصين عن طريق المؤسسات المالية تقديم نظام بديل لنظام (بروتن وودز)، فالصين تسعى الى بناء عولمة جديدة مركزها بكين, ومن جانب آخر توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية اليوان وجعلها عملة رئيسة في التبادل التجاري العالمي، وتعزيز الربط بين القارات الآسيوية والأوروبية والإفريقية وإنشاء وتعزيز الشراكات بين البلدان على طول الحزام والطريق, وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة لتلك البلدان .

ثالثاً:التجارة والاستثمار, تسعى المبادرة إلى تشجيع التكامل الاقتصادي عن طريق التبادلات التجارية والاستثمارات بين الدول, وبناء أسواق كبيرة وموحدة وفتح الحدود، عبر التبادلات التجارية والتكامل من أجل تعزيز التفاهم والثقة بين الدول المشاركة، مع تدفق رأس المال والتركيز على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم ومواد البناء والسكك الحديدية والطرق السريعة والسيارات والعقارات وشبكة الطاقة والحديد والصلب(٤٥).

بذلك تدعم مبادرة الحزام والطريق التجارة العالمية إلى حد بعيد, لا سيما وأنها تقوم على تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين الدول المشاركة, وعليه فان المبادرة اسهمت في تعزيز نمو التجارة العالمية أثناء السنوات الماضية، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين وباقي دول المبادرة من ١,٠٢ تريليون دولار في العام ٢٠١٦ إلى ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل نمو التجارة العالمية في العام نفسه ما نسبته ٨,١٪ , وعليه فقد اسهمت هذه الدول بمفردها بنحو ١٤٪ من الزيادة التي طرأت على التجارة العالمية في العام ٢٠١٧، الأمر الذي رفع نصيبها من التجارة العالمية من ٦,٣٪ إلى ٦,٩٪ , ويتوقع بجانب ذلك إن تعزز المبادرة في زيادة تدفقات الاستثمارات العالمية أثناء السنوات المقبلة، وبشكل عام تبنت الصين العديد من المبادرات منذ بداية القرن الواحد والعشرين، من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي عبر العديد

من المنتديات والاتفاقات الاقتصادية مثل: (منتدى التعاون الصيني- الأفريقي في العام ٢٠٠٠ ومنتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الناطقة بالبرتغالية في العام ٢٠٠٣ ومنتدى التعاون الصيني- العربي في العام ٢٠٠٤ ومنتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول الكاريبي في العام ٢٠٠٥ ومنتدى الصين وبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في العام ٢٠١٤ فضلاً عن منظمة شنغهاي وتجمع البريكس والاسيان), كما استحدثت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي يمثل بديلاً للمؤسسات المالية الدولية [٤٦] .

وهذا ما أكدته الالتزامات الجديدة التي تعهدت بها الصين في الجلسة الرئيسة التي اختتمها الحزب الشيوعي الصيني بشأن تعزيز الانفتاح وتوسيع التعاون, فقد ذكر البيان الصادر عقب الجلسة الخامسة للجنة المركزية الـ١٩ للحزب الشيوعي الصيني من أن الصين ستتخذ في السنوات الخمس المقبلة خطوات جديدة وستكمل بشكل أساس بناء نظام سوق عالي المستوى، وستشكل المؤسسات الجديدة لاقتصاد مفتوح على مستوى أعلى, وأضاف البيان إلى إن الصين ستستفيد أيضًا من مزايا سوقها الضخم لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق نتائج تقوم على الفوز المشترك, وفي غضون ذلك أصبحت بكين داعمة للتنمية الاقتصادية العالمية, وأوفت بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية وخفضت متوسط معدل التعريفة الجمركية إلى ٧,٥٪، متجاوزة بذلك جميع البلدان النامية واقتربت من مستوى البلدان المتقدمة [٤٧] .

رابعاً: تعزيز التجارة الالكترونية عالمياً, وفي هذا الإطار تسعى الصين إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الافادة من المبادرة عن طريق إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، مما يسهم في تعزيز انتشار الشركات الصينية وزيادة حصتها في سوق التجارة الالكترونية العالمية.

كذلك تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية, إذ تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات للإفادة من المبادرة، لأخذ دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا والاتصالات، بما يسهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية لا سيما شركة (هواوي)، فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية, كما تتضمن المبادرة إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي عبر ما يسمى بـ (طريق الحرير الرقمي)[٤٨] .

وقد أكد الرئيس الصيني من أن المشروع سوف يساعد الدول على تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني, أوضح (تشن تشاو شيونج) نائب وزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصيني, إن الغرض من هذا

المشروع هو خلق مجتمع ذو مصير مشترك في الفضاء السيبراني, إذ يسعى هذا المشروع فتح أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية أمام المنتجات الصينية، لاسيما وأن هناك فرصًا كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية في الدول المشاركة في المبادرة, ويأتي في هذا الإطار الاتفاق الذي وقعته شركة (هواوي) مع الحكومة الباكستانية في العام ٢٠١٧، والذي يقضي بإنشاء كابل من الألياف الضوئية يربط باكستان وجيبوتي وكينيا تحت مسمى (باكستان– شرق أفريقيا كابل أكسبريس)، وقد يمتد الخط شمالاً إلى مصر وجنوبًا إلى جنوب أفريقيا بطول إجمالي يقدر بحوالي ١٣ ألف كيلومتر, وعلى الجانب الآخر تدرس بكين بناء كابل من الألياف الضوئية يربط بين فنلندا واليابان وروسيا والنرويج عبر طريق (القطب الشمالي)[٤٩] .

خامساً:الأهدف السياسية, وتتمثل بالدرجة الأساس بالتعددية القطبية, إذ تعتقد الصين أن التعددية القطبية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار للعالم، بعكس نظام أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

كذلك تعزيز انتشار القوة في المناطق التي يستهدفها التمدد الصيني، بما يتيح مستقبلًا بناء شراكات لتنظيم التفاعلات الإقليمية وما وراء الإقليمية، بعيدًا عن هيمنة أيّ طرف دوليّ منافس لها، وبعبارة أخرى يبدو أن الصين تحاول تقويض قدرات الهيمنة الأمريكية من جهة، وتأسيس نمط إمبراطوري توسعي جديد يقوم على تعزيز نفوذها وهيمنتها عبر آليات التشارك الاقتصادي والتنموي من جهة اخرى، غير أن الملاحظ إن نموذج الهيمنة الصيني مبني على العدالة والتعاون وعدم الاستغلال، فضلاً عن تأكيدها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول [٥٠] .

ومن ناحية أخرى تطوير وتشبيك منشآت البنى التحتية للدول المنخرطة، بما في ذلك شبكات النقل البريّ (الطرق السريعة والجسور وسكك الحديد والقطارات فائقة السرعة وشبكات الشحن البحريّ (الموانئ) وخطوط الطيران وشبكات الاتصالات وشبكات الإنترنت وشبكات نقل الموارد الطاقوية بمختلف أشكالها) وغيرها من أنماط شبكات النقل العابرة للحدود، والغرض من تطوير هذه الشبكات هو تسهيل وتسريع عمليات النقل عبر الحدود وخفض التكاليف, كما تسعى المبادرة إلى تعزيز التبادل الثقافي والحضاري ومنح التعليم والتبادل الأكاديمي ووفود الشباب وترويج السياحة وحماية البيئة وغيرها على أطراف الحزام والطريق, وتقديم نموذج جديد للتعاون الإقليمي يرتكز على التشاور على نطاق واسع، كما يتجاوز فكرة كونه مشروع مساعدات فقط مثل مشروع (مارشال), والأهم من الناحية الجيو إستراتجية هو مسعى الصين إلى تغيير نمط النظام الدولي والانتقال به من هيمنة الولايات المتحدة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب [٥١].

سادساً: تعزيز التواجد الصيني في منطقة أوراسيا , هناك تفسيرات ترى في الصين انها تسعى عن طريق مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، وقد وضع (هالفورد ماكندر) أحد مؤسسي علم الجيواستراتجيا في محاضرة له بعنوان (نقطة الارتكاز الجغرافي للتاريخ) في العام ١٩٠٤ نظرية (قلب العالم)، والتي ترى أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأنها تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية اللازمة للسيطرة على العالم ككل، ونظراً إلى إن العديد من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفًا في القدرات الأمنية كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية، فقد بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك، كقيامها بتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية لحمايتها من القرصنة، وقيام شركة (مجموعة ديوي الأمنية المحدودة الصينية) بحماية الشركات الصينية العاملة في بناء الطرق في كينيا, كما أن هناك بعض الرؤى التي تربط بين بعض المشروعات المتضمنة في المبادرة لاسيما في إطار الطريق البحريّ، وسعي الصين إلى تعزيز قدرة أساطيلها البحرية العسكرية للوصول إلى مناطق أوسع من العالم, وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المشروعات البحرية أثارت هواجس الهند على سبيل المثال التي ترى في هذه المشروعات انها تسعى إلى تطويقها، لاسيما وأن بعض الممرات التي تسعى بكين إلى بنائها تمر عبر المجال البحريّ التقليدي للنفوذ الاستراتيجي الهندي في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي [٥٢] .

وانطلاقًا من هذه الاستراتيجية سارعت بكين في تشرين الأول من العام ٢٠١٣ بعقد مؤتمر عمل مهم حول ما أسمته (الدبلوماسية المحيطية)، قال فيه الرئيس (شي جين بينغ) إن جيران الصين لديهم قيمة إستراتيجية مهمة للغاية, وعليه يجب تحسين العلاقات الاقتصادية والتعاون الأمني بين بكين وجيرانها, وان الحفاظ على الاستقرار في جوار الصين هو الغرض الرئيس للدبلوماسية المحيطية, ولاجل ذلك يجب أن نشجع ونشارك في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتسريع في عملية بناء البنية التحتية والتواصل, ومن الواضح أن(شي) يرى في الموارد الاقتصادية الكبيرة للصين أداة رئيسة في جهوده للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتأكيد قيادة الصين[٥٣] .

سابعاً: تأمين إمدادات الطاقة, تعد الصين المستهلك الثاني للنفط بعد الولايات المتحدة الآمريكية، فهي تحتاج إلى ٧١٪ من الطاقة لتغطية احتياجاتها التي تمر عبر مضيق (مالقا)، وتجنباً لأي خلل يعيق إمداد الطاقة فإن المبادرة توفر ممرات بديلة لتأمين ذلك, مثل خط الصين– ميانمار أو الممر الباكستاني– الصيني, وتتعاظم هذه المخاوف نظراً لأن ٨٠٪ من احتياجات الصين من الطاقة تمر عبر مضيق (ملقا) بالرغم من تزايد وارداتها

الطاقوية من روسيا وكازاخستان, وقد عبر الرئيس الصيني (هو جينتاو) في العام ٢٠٠٣ عن هذه المخاوف، مؤكداً ضرورة التخفيف من حدة ما أسماه بمعضلة (ملقا), ولذلك تسعى استراتيجية الصين عن طريق مشروع الحزام والطريق إلى تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق مثل الممر الباكستاني– الصيني الذي يسعى إلى ربط ميناء (جوادر) جنوب باكستان بمنطقة (شينغيانغ) شمال غرب الصين عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط, لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من منطقة الخليج العربي(٥٤) .

كما تسعى الحكومة الصينية من ناحية أخرى إلى تطوير مسارات بديلة لإمدادات الطاقة متجنبة مضيق (ملقا) في بحر الصين الجنوبي, ويمكن اعتبار القناة الشمالية الغربية خط أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقناة الشمالية الشرقية خطوط النفط الخام وأنابيب الغاز المزمعة من روسيا والقناة الجنوبية وخطوط أنابيب النفط الخام والغاز عبر ميانمار والقناة الشرقية والمنشآت البحرية لاستيراد النفط والغاز الطبيعي المسال, مقدمة للممرات الاقتصادية الخاصة بمبادرة الحزام والطريق, وقد تم وضع معظمها على طول طرق استيراد الطاقة (٥٥) .

لذلك تعد شبكات السكك الحديدية بديلاً استراتيجياً مهم لنقل المنتجات الصينية إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة الصينية إلى التوجه نحو إنشاء السكك الحديدية وتطويرها، باعتبارها سمة رئيسة في استراتيجية التنمية الاقتصادية الجديدة، فهي تمثل إحدى الأهداف الاستراتيجية الصينية المهمة من المشروع من أجل تحسين روابط النقل وتقليل تكلفة التجارة إلى أوروبا وأجزاء من أوراسيا، لتحقيق ربط أفضل للدائرة الاقتصادية لشرق آسيا من جهة والدائرة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى عن طريق تقليل تكاليف نقل البضائع واختصار الطرق المؤدية إلى أوروبا (٥٦) .

ثامناً: استراتيجياً, تذهب بعض التفسيرات إلى أن الصين تحاول من وراء المبادرة تعزيز تواجدها في منطقة أوراسيا وتجسيد أفكار النظريات الجيوستراتيجية والماكندرية الجديدة (٥٧), التي تسعى الربط الجغرافي العالمي لتقديم نظرية جيواستراتيجية ترتكز على الجغرافية الاقتصادية الصينية, أيّ إن استراتيجية الحزام والطريق وضعت لتخترق قارات اسيا واوربا وافريقيا, وبهذا سيتم دمج الاقتصادات المتقدمة مع الاقتصادات الاسيوسة النشطة وما بينهما الاقتصادات النامية, ومن هنا تسعى الصين وعبر دبلوماسية نشطة من تنفيذ استراتيجية الحزام والطريق لا سيما في المجال الاقتصادي ومن ثم دفع التبادلات الاقتصادية لتصل إلى مستويات عالية, فضلاً عن إقامة المناطق الحرة في انحاء العالم المختلفة, إذ تشير الاحصائيات الصينية إلى إنّ بكين قد انشات ١٨

منطقة تجارة حرة مع ١٨ دولة ومنطقة, ووقعت ١٢ اتفاقية تجارة حرة و٦ اتفاقيات تجارة حرة تتفاوض بشانها, وفي هذا الصدد أشار مدير معهد البحوث الاقتصادية الدولية الوطنية في الصين بإن الاخيرة لديها أكثر من٧٠ منطقة استثمار على طول الحزام والطريق, كما تشير الاحصائيات الرسمية الصينية أن على طول الحزام والطريق البحري هناك اكثر من ٢٦ دولة ومنطقة تتكون من ٤,٤ مليار نسمة تمثل ٦٣٪ من حجم السكان العالمي, فضلاً عن اقتصاداتها التي يصل حجمها الى ٢١ تريليون دولار وهي بذلك تمثل ٢٩٪ من الاقتصاد العالمي[٥٨] .

وعلى هذا الاساس سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى التي تعارض السياسات الأمريكية أو تلك التي تشارك الصين قلقها بشأن الهيمنة الأمريكية، في محاولة منها لاستثمار الفرص المتوافرة لإقامة محور ضد سياسة الهيمنة, وبناءاً على ذلك خلقت شراكة استراتيجية مع عدد من الدول في محاولة لخلق ثقل موازٍ لقوة الولايات المتحدة، كما لجأت إلى انتهاج استراتيجية جديدة انصبت على نزع الشرعية عن مركز النظام الدولي والعمل على إضعاف الولايات المتحدة [٥٩] .

ومن ضمن استراتيجية مدروسة ومحسوبة تتقدم الصين بقوة نحو قمة النظام الدوليّ عن طريق ترجمتها لرؤية تبناها الحزب الشيوعي بتطوير الصين من إن تصبح دولة متقدمة بحلول العام ٢٠٣٥، وإلى قوة عظمى بحلول العام ٢٠٥٠, هذا الاندفاع الصيني فرض على واشنطن ضرورة مراجعة سياساتها تجاه بكين، فقد اتخذت الولايات المتحدة تبني خيار المنافسة الاستراتيجية رغبة منها في إقناع الصين بعدم السعي نحو تهديد النظام الدوليّ ومكانتها الدولية، إذ تشمل هذه التحركات الأمريكية في هذا الإطار العمل على استعادة التوازن الاستراتيجي لمناطق النفوذ وإبقاء المزايا الاقتصادية والتفوق التكنولوجي وحشد التحالفات لدعم القيم والمعايير التي ترعاها[٦٠], لذلك تسعى الولايات المتحدة في تنافسها مع الصين إلى الحفاظ على موقعها المتميز في النظام الدوليّ، في حين تسعى بكن إلى تحويل فائض قوتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي واستراتيجي لتغيير هذا النظام، وتأتي هذه التحركات الأمريكية تطبيقاً لرؤية إدارة الرئيس(جو بايدن) عن خصوصية التحدي الصيني بحسب وثيقة التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الامريكي والصادرة في آذار عام ٢٠٢١، والتي تنص على أن التحديّ الذي تمثله الصين مختلف, كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحدي النظام الدوليّ الذي تقوده الولايات المتحدة [٦١] .

لذلك تسعى الصين الى توظيف المبادرة لتأكيد صعودها كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة, وهناك بعض الآراء التي تضع المبادر في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية بدورها إلى تطويق الصين، ويمكن الإشارة هنا إلى تصريحات وزير الخارجية الصيني (وانج يي) الذي أكد أن مبادرة الحزام والطريق هي نتاج التعاون الشامل، ولا يجب النظر إليها عن طريق عقلية الحرب الباردة [٦٢].

وبافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، فإن الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية ونفوذها السياسي والثقافي المتعاظم، تمثل عنصر القوة الأبرز التي يمكنها من أخذ مكانة مستقبلية, وبوجود الصين كدولة صاعدة سيترتب على ذلك انعكاسات جوهرية على النظام الدولي[٦٣], وعليه سعت الصين من خلال المبادرة إلى إعادة بنا النظام الإقليمي عن طريق وضعها كزعيم للنظام الآسيوي وكمركز أفكار وقواعد جديدة للحوكمة, والسعي لبناء نظام عالمي جديد تديره الصين عبر تبني افكار استراتيجية جديدة مثل: (الحلم الصيني) و(حلم آسيا) والسياسات الجديدة مثل: (الدبلوماسية الشاملة والأمن) بما يسميه الرئيس (شي) (مجتمع المصير المشترك) عن طريق توسيع التعاون الآسيوي عبر المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل والمساواة والتعاون والربح للجميع, وبذلك فان المبادرة تعبر عن استراتيجية الصين الكبرى الجديدة , ومن ثم تسعى إلى افضليتها في بناء نظام عالمي جديد بقيادة صينية [٦٤].

إن الصين مؤهلة وبقوة لتكون اللاعب الدولي رقم واحد في العالم، فمع انتقال ميزان القوى العالمي إلى آسيا وظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم وثاني أكبر اقتصاد من ناحية الإنتاج، بدأ التحول بقوة في جغرافية تموضع القوى العالمية، وان التبشير بالعودة إلى التعددية القطبية أمراً لا يقبل الشك [٦٥], مقابل ذلك يرى كثيرون انه من السابق لاوانه التنبؤ بمستقبل تصبح فيه الصين القوة العالمية المهيمنة أو حتى تحتل مركز توازن قوى تكون فيه الصين جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة الامريكية[٦٦] .

الخاتمة :

إن الصين ماضية في مشروعها الحزام والطريق الذي ينم عن الهيمنة السياسية والاقتصادية, وهي حازمة في دعم مصالحها من سيادة الدولة وأمنها القومي وسلامة أرضيها وحماية النظام السياسي والضمانات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة, وبناء علاقات متقدمة مع الدول جميعها والانفتاح على العالم ككل, وعليه شرعت الصين في إطلاق مبادرة الحزام والطريق من أجل تحقيق مزايا عدة يأتي في مقدمتها أمنها الداخلي والتفوق الخارجي على منافسيها في الاصعدة كافة, يأتي في مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية, وإن تحقيق

ذلك يتم عن طريق استمرار معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على فتح الأسواق وربط الاقتصادات بعضها ببعض والاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، ففي عالم اليوم من يملك المعرفة يمتلك القوة بكل مقوماتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على حد سواء, وعلى هذا الأساس تسعى الصين عبر مبادرة الحزام والطريق إلى محاولة تغيير نمط النظام الدولي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية إلى نظام متعدد الأقطاب تكون الصين فيه الفاعل الرئيس, وذلك بالاستناد الى استراتيجيات معدة سلفاً وفقاً للامكانيات والقدرات التي بحوزتها, بحسب الظروف الموضوعية للبيئة الاستراتيجية الدولية, منطلقة بذلك من موروثاتها الفكرية والمتأصلة في فكرها الاستراتيجي .

الاستنتاجات :

نستنتج من كل ما تقدم الاتي :

١- أثر الفكر الاستراتيجي الصيني في النخب السياسية لاسيما صانع القرار فيها وبشكل كبير، إذ يرتكز الفكر الاستراتيجي الصيني على فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى إنها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيو سياسي مغلق يحددها بإقليم جغرافي واحد، وعلى أثر ذلك عرض الرئيس الصيني (هو جينتاو) في أيلول من العام ٢٠٠٥ مفهوم (عالم متآلف), كتصور استراتيجي لبناء نظام دولي جديد .

٢- ترى الصين نفسها رأس القمة في تشكيل هرمي لنظام دولي مؤلف من الدول المحيطة بها, وإن هذه العلاقة يجب أن تكون علاقة تبعية, كما ينتظر من هذه الدول أن يخضعوا إلى الصين التي تتربع على الهرم النظمي, وعلى وجه الخصوص الإقليمي .

٣- تشهد الصين تحولاً تدريجياً من كونها دولة كبرى إلى دولة عظمى عالمياً، وإنها تقوم على إعداد نظرية دبلوماسية تنقسم إلى ثلاث مراحل تتمثل في (التعايش السلمي والتكافل السلمي والتكافل المتناغم) .

٤- تبنت الصين ما يعرف بسياسة (الباب المفتوح) محاولة استغلال سياستها الخارجية من أجل تحقيق سبل التنمية طويلة المدى، وهذا يعني تسخير دبلوماسيتها لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم كافة .

٥- اتخذت الصين استراتيجية النفس الطويل التي تجعل عنصر الزمن في صالحها من دون محاولة منها لمزاحمة الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة في ريادة العالم, وهذا ما عملت عليه بكين في العام ٢٠١٧ فقد حددت

من منظورها ثلاث عمليات جيوسياسية تمثلت في: (عالم متعدد الاقطاب وعولمة الاقتصاد وديمقراطية العلاقات الدولية), وبذلك تنطلق استراتيجية الصين الكبرى في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وخلق بيئة آمنة والسعي إلى تطوير علاقات مع الدول بناء على المبادئ الآتية: (التعايش السلمي واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعامل مع الآخرين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتقوية التضامن والتعاون مع الدول النامية وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار وتأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل وتحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة وتعزيز التفاهم والثقة والمساعدة والدعم المتبادلين وتوسيع مجلات التعاون ورفع فاعليتها) .

٦- تبلورت طروحات الرئيس(شي جين بينغ) لاستراتيجية الأمن القومي الشاملة بالآتي: (أمن الشعب هو الغرض والأمن السياسي هو الأساس, والأمن الاقتصادي هو القاعدة والهياكل العسكرية والثقافية والمجتمعية للأمن هي الضمانات, والأمن الدولي هو الدعم, وينبغي للصين أن تركز بنفس القدر على الأمن الداخلي والخارجي والأمن الإقليمي والأمن التقليدي وغير التقليدي وقضايا التنمية، فضلاً عن الأمن المجتمعي, فعلى المستوى الداخلي يتعين على الصين أن تسعى إلى التنمية والإصلاح والاستقرار, في حين يتوجب عليها في المستوى الخارجي ان تسعى للسلام والتعاون والمنفعة المتبادلة) ,كما أدرج (شي) في قائمة استراتيجية الأمن القومي الصيني الأمن الإقليمي والأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والمجتمعي، وكذلك الأمن العلمي والتكنولوجي وأمن المعلومات والأمن البيئي والموارد الطبيعية والطاقة النووية .

٧- تمحورت الاستراتيجية الصينية الشاملة حول اربعة دوائر أساسية سعت الصين عن طريقها إلى تحقيق مصالحها الوطنية, الأولى تتمحور في نطاق الصين الحدودي الداخلي, والثانية ترتبط بإقليم شرق أسيا, والثالثة تتعلق بالعالم الخارجي ,اما الدائرة الرابعة فترتبط بسعي الصين لأن تكون لاعباً دولياً مؤثراً في تحديد شكل النظام الدولي, وذلك يقتضي إحياء طريق الحرير التاريخي في شقيه البريّ والبحريّ .

المصادر والمراجع:

(١)عماد منصور, السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية , مجلة سياسات عربية , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوحة , العدد (٢١) , ٢٠١٦ , ص ٣٧ .

(٢) نقلاً عن : المصدر نفسه .

(٣) عماد منصور , مصدر سبق ذكره , ص ٣٧ .

(٤) توفيق حكيمي , مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني, اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة باتنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , ٢٠١٥ , ص ٢١٨ .

(٥) المصدر نفسه , ص ٢٢٠ .

(٦) أحمد عرنوس , الفكر الاستراتيجي الصيني في ضوء مبادرة الحزام والطريق , توازن للأبحاث والدراسات , ٢٠٢١ , ص ٤ . شوهد بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/١٠. متاح على الموقع : http://tawazon-trs.com/studies .

(٧)عاهد مسلم المشاقبة, البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية, مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية ، عمان , العدد (١) , ٢٠١٤ , ص ٣٧٧ .

(٨) أحمد عبد الجبار عبد الله , الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل , (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون , ٢٠١٥) , ص ص ٤٨-٤٩ .

(٩) سيد غنيم , الاصابع على الزناد : استراتيجية الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الاوسط , (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات , ٢٠٢١) , ص ١٨٨ .

(١٠) أحمد عبد الجبار عبد الله , المصدر أعلاه , ص ١١١ .

(١١) لمياء مخلو, استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا , مجلة مدارات سياسية , مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات , الجزائر , العدد (٣) , ٢٠١٧ , ص ١٨٠.

(١٢) نقلاًعن : سيد محمود على غنيم, استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية, مجلة البحوث المالية والتجارية , كلية التجارة , جامعة بور سعيد , مصر , العدد (٤) , ٢٠٢٠ , ص ٣٤٣ .

(١٣) المصدر نفسه , ص ص ٣٤٣- ٣٤٦ .

(١٤) سيد محمود على غنيم, مصدر سبق ذكره , ص ص ٣٤٣ – ٣٥١ .

(١٥) محمد بن هويدن, التفكير الاستراتيجي الصيني, مجلة درع الوطن, مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة, الإمارات العربية المتحدة , ٢٠١٦ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٥/١٠ . متاح على الموقع : http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/articles .

(١٦) محمد بن هويدن , مصدر سبق ذكره .

[١٧] ياسين عامر عبد الجبار, واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي : القيود والفرص, رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة الشرق الاوسط , كلية الآداب والعلوم , عمان , ٢٠١٨ , ص ٦٩ .

[١٨] بلا , مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة للعراق , مركز البيان للدراسات والتخطيط , ٢٠١٨ , ص ١٤ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٤/١٦ . متاح على الموقع : www.bayancenter.org .

[١٩] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور , مصدر سبق ذكره , ص ١٠ .

[٢٠] بلا , مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة للعراق , مصدر سبق ذكره .

[٢١] نقلاً عن: فولفجانج هيرن , التحدي الصيني: اثر الصعود الصيني في حياتنا , ترجمة : محمد رمضان حسين, (الرياض: كتاب العربية , ٢٠١١) , ص ص ١٠٦-١٠٧ .

[٢٢] عزة شحرور, مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية, مركز الجزيرة للدراسات , تقارير , بكين , ٢٠١٧ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٥/٧. متاح على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511122804784.html .

[٢٣] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور, مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي, ترجمة : محمود يوسف سليمان, ملحق (تقرير المستقبل), مجلة اتجاهات الاحداث , مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, ابو ظبي , العدد (٢٦) , ٢٠١٨ , ص ٣ .

[٢٤] لويز بينتو وجيمس ماسون وعبد الرحمن الجهني, تحليل مبادرة الحزام والطريق الصينية, قسم الاقتصاد في مؤسسة QNB , ٢٠١٩ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٤/١٦ . متاح على الموقع : https://www.qnb.com/sites/Satellite?c=QNB_News .

[٢٥] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور , مصدر سبق ذكره , ص ٣ .

[٢٦] أحمد عرنوس , مصدر سبق ذكره .

[٢٧] المصدر نفسه .

[٢٨] عزة شحرور, صدر سبق ذكره , ص ٣.

[٢٩] المصدر نفسه , ص ص ٢-٤ .

[٣٠] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور , مصدر سبق ذكره , ص ١٢ .

[٣١] عماد آبشناس, مبادرة طريق الحرير البري والبحري الصينية من منظور إيراني , تقارير , ٢٠١٧ , ص ٧ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٤/٢٢. متاح على الموقع : http://studies.aljazeera.net .

[٣٢] ثامر محمود العاني, التنافس الصيني-الأميركي: (الحزام والطريق) مقابل (إعادة بناء العالم) , جريدة الشرق الاوسط , لندن , العدد (١٥٥٥٠) , ٢٠٢١ , ص ٨ .

[٣٣] عزة شحرور, مصدر سبق ذكره , ص ٦.

(34)Peter Cai,understanding China's belt and road initiative,analysing recent international trends,The Lowy Institute for International Policy, Australia,2017,p16. Available on the website https://www.lowyinstitute.org/publications/understanding-china-s-belt-road-initiative .

(٣٥) زرقين احمد, مبادرة الحزام والطريق الصينية : قراءة استراتيجية , مجلة قضايا اسيوية , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين, ألمانيا , العدد (٣) , ٢٠٢٢ , ص ٧٧ .

(36) Peter Cai ,Op Cit , p 15.

(٣٧) لمياء مخلو , مصدر سبق ذكره , ص ١٨١.

(٣٨) آسيا قبلي, مجموعة مؤلفين, الحرب الثانية الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفاعلين , (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , ٢٠١٩) , ص ١٢٦.

(٣٩) محمد مطاوع , طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات , مجلة سياسات عربية , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , قطر , العدد(٤٦) , ٢٠٢٠ , ص ص ٣٧-٤٠ .

(٤٠) نقلاً عن : المصدر نفسه , ص ص ٣٧-٤٠ .

(٤١) آسيا قبلي, مجموعة مؤلفين, مصدر سبق ذكره , ص ١٢٦.

(٤٢) صباح جريبات, مكانة المنطقة العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية , مجلة قضايا اسيوية , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين, ألمانيا , العدد (٣) , ٢٠٢٢ , ص ص ٩٢ – ١٠٠ .

(٤٣) علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور , صدر سبق ذكره , ص ١٣ .

(*) الرنمينبي هي العملة الرسمية لجمهورية الصين الشعبية وإحدى العملات الاحتياطية الرئيسة في العالم، وتعني هذه الكلمة حرفياً (عملة الشعب) ووحدتها الأساسية اليوان، وهي مقسمة إلى (١٠جياو) والمقسمة بدورها إلى (١٠ فن) . المصدر : فيليب غالكين واخرون , الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مبادرة الحِزام والطريق , مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) , الرياض , ٢٠١٩ , ص ٧ . شوهد بتاريخ: ٢٠٢٣/٤/٢ . متاح على الموقع: www.kapsarc.org .

(٤٤) محمد مطاوع , مصدر سبق ذكره , ص ص ٣٧-٤٠ .

(٤٥) عزة جمال عبد السلام زهران, الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية ٢٠٣٠, المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية, جامعة الاسكندرية, مصر , العدد (٨) , ٢٠١٩ , ص ١٩٠.

(٤٦) علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور , مصدر سبق ذكره , ص ص ١١ -١٧ .

(٤٧) انفتاح الصين بصورة أكبر يتيح مزيدا من الفرص لعالم قلق , مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية , وكالة انباء شينخوا , العدد (٣٣٩) , ٢٠٢٠ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٤/١٨ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm#yaowen .

(٤٨) انفتاح الصين بصورة أكبر يتيح مزيدا من الفرص لعالم قلق, مصدر سبق ذكره , ص ٨ .

(٤٩) علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور , مصدر سبق ذكره , ص ٦ .

(٥٠) زرقين أحمد, مصدر سبق ذكره , ص ٧٨ .

(٥١) لمياء مخلو , مصدر سبق ذكره , ص ص ١٨١-١٨٦ .

(٥٢) علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور, مصدر سبق ذكره , ص ١٠ .

(53) Peter Cai,Op Cit , p15.

(54) Ibid, p14 .

(٥٥) الاقتصاد العالمي: خروج التضخم عن نطاق السيطرة وبداية الصدام بين الحكومات وشركات التكنولوجيا العملاقة , صحيفة القدس العربي , ٢٠٢٢ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٤/٢ . متاح على الموقع : https://www.alquds.co.uk .

(٥٦) محمد مطاوع , مصدر سبق ذكره , ص ص ٣٧-٤٠ .

(٥٧) زرقين احمد , مصدر سبق ذكره , ص ٨٠ .

(٥٨) باهر مردان مضخور, استراتيجية الحزام والطيق الصينية للقرن الحادي والعشرين , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , بغداد , العدد (٦٧) , ٢٠١٦ , ص ٢٠٠ .

(٥٩) وداد المساوي , مسارات وقضايا الصراع الأمريكية الصينية , المعهد المصري للدراسات , دراسات سياسية , ٢٠٢١ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٥/٧. متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

(٦٠) محمد بن صقر السلمي , التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط , المعهد الدولي للدراسات الايرانية , (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية , ٢٠٢١) , ص ٢٢ .

(٦١) علي الدين هلال, هل يتغير ميزان القوى العالمية في ٢٠٢٢ , مجلة آفاق مستقبلية , مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري , العدد (٢) , ٢٠٢٢ , ص ص ١٦-١٨ .

(٦٢) علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور, مصدر سبق ذكره , ص ١١ .

(٦٣) ياسين عامر عبد الجبار, مصدر سبق ذكره , ص٧٦ .

(٦٤) صفا خليفة محمدين , الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين : مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً (٢٠١٣- ٢٠٢١) , مجلة كلية السياسة والاقتصاد , العدد (١٣) , ٢٠٢٢ , ص١٦٣ .

[٦٥] حكمات العبد الرحمن, الصين والشرق الأوسط : دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ابو ظبي , ٢٠٢٠ . شوهد بتاريخ : ٢٠٢٣/٤/١٦ . متاح على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/China-and-the-Middle-East-A-Historical-Study-on-China-Evolving-Position.aspx . للمزيد انظر: سيد محمود على غنيم, مصدر سبق ذكره , ص ص ٣٤٣ – ٣٥٣.

[٦٦] آل غور , المستقبل ستة محركات للتغيير العاملي (الجزء الأول) , ترجمة : عدنان جرجس ,(الكويت : عالم المعرفة : المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب , ٢٠١٥) , ص ١٤٩ .